

## دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

بعد التحية، نعرض الآتي،

بتاريخ 2006/10/5 وجهت لدولتكم رسالة سجلت في مديرية الإدارة المشتركة في مجلس النواب تحت رقم 478 حول محاضر اجتماعات الطائف، جاء فيها:  
دولة الرئيس،

"تَعْلَمُونَ جيداً أَنَّ اجْتِمَاعَاتِ الطَائِفِ، وَقَائِعَهَا وَمُدَاوَلَاتِهَا دَوَّنتْ كُلَّهَا فِي محاضِرٍ، وَمَجْمُوعَةٍ هَذِهِ المَحَاضِرِ منذَ ذاكِ التاريخِ حتى اليومِ، يَحْتَفِظُ بِهَا دولةُ الرئيسِ حسينِ الحسيني بِحِجَّةِ أَنَّ لَهَا طابِعاً سَرِيّاً، وَأَنَّهُ مُسْتَعَدٌّ أَنْ يُسَلِّمَهَا إِذَا ما طَلَبَهَا مرجعُ دستوريّ."

وَبِمَا أَنَّكُمُ المرجعُ الدستوريّ الوحيدُ الذي مِنْ حَقِّهِ طَلَبُ الحصولِ على هذهِ المحاضرِ لِيُصارَ حَفْظُهَا ودراسَتُهَا مِنْ قِبَلِ مَكْتَبِ المجلسِ؛ حتى إِذَا رَأَيْتُمْ وَهَيْئَةَ المَكْتَبِ أَنَّ فِيهَا، أو بِيَعَضِهَا ما يوجبُ السَّرِيَّةَ، يكونُ لكلِّ نائِبٍ حقَّ الإِطْلَاعِ على ما شاءَ مِنْهَا."

بتاريخ 2019/10/3 وجهت رسالة ثانية لدولتكم بذات الموضوع بصفتي نائب سابق ورئيساً للرابطة المارونية التي لها الصفة والمصلحة في الإطلاع على هذه المحاضر راجياً من دولتكم الإيعاز لمن يلزم ليصار تسليمنا نسخة عن هذه المحاضر. فاتصلتم بنا وأحلتُمونا على دولة الرئيس حسين الحسيني.  
وبتاريخ 2020/1/13 اجتمعت مع دولة الرئيس حسين الحسيني برفقة أمين عام الرابطة آنذاك وأمين صندوقها على مدى ساعة ونصف الساعة في منزله حيث أفادنا ما حرفيته:

« ما نُفِّذُ حتى اليومِ ليس "اتِّفاقِ الطَائِفِ" بل ما عُرفَ بـ "الاتِّفاقِ الثَّلَاثيِّ" الذي أُقِرَّ في دمشق  
« برعاية نائِبِ الرئيسِ السوري عبدِ الحليمِ خَدَّامٍ، وحضورِ الأطرافِ الذين شاركوا في الحرب  
« اللِّبْنَانِيَّةِ. هذهِ المحاضرُ اتَّسمتْ بالسَّرِيَّةِ، لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مداخلاتِ صريحةً للنوابِ  
« الحاضرينِ في مدينةِ الطائفِ إِذْ كانَ هؤلاءِ النوابُ مدعويينَ إِلى الخُروجِ عن التَّحْفِظِ والحذرِ  
« في التعبيرِ الواضحِ والصريحِ عن هواجسهم وهواجسِ الطائفةِ التي يَنتُمونَ إِليها... "واعتبرِ  
الرئيسِ الحسيني "أَنَّ حكوماتِ ما بعدِ الطائفِ لم تلتزمِ تنفيذِ الإِتِّفاقِ وأمَعنتِ في ضربِ ركائزِ  
ميثاقِ العيشِ المشتركِ."»

وأضاف: "إِنَّ الحوارَ بينَ اللِّبْنَانِيِّينَ لم يَنقُطِ أبداً، بل كانَ مستمرّاً حتى في ظلِّ استمرارِ  
« الحروبِ الداخليَّةِ، وقد كانَ هؤلاءِ في الأُصلِ محكومينَ بِتَهْمَةِ النِّفاقِ أو التَّكاذِبِ الوطنيِّ حولِ  
« ميثاقِ وطنيٍّ غيرِ مكتوبِ، بالرغمِ من الوضوحِ حولِهِ في البيانِ الوزاريِّ لحكومةِ الرئيسِ رياضِ  
« الصلح... »

« وهذا ما دفعنا دوماً إلى استكشاف حقيقة هواجس اللبنانيين ومخاوفهم التي تستدعي ذلك  
« التكاذب الوطني... مثلاً، عدم الوضوح في هوية لبنان الوطنية وكذلك العربية، فضلاً عن  
« استمرار الالتباس في تحديد نظام الحكم. واتفاق الطائف، الذي كُتب في لبنان، وكان  
المجلس « النيابي ساحة الحوار، قد عالج معظم هذه الثغرات.»

وقال: "لا أحبذ نشر محاضر وثيقة الوفاق الوطني قبل تطبيقها بكامل مندرجاتها وتفصيلها،  
« فلا مصلحة وطنية من نشرها الآن، في ظلّ الممانعة في تطبيق الطائف، وبالرغم من  
« المحاولات العديدة لاستصدار القوانين التطبيقية لأحكام الدستور مثل قانون السلطة  
« القضائية المستقلة، نظام المجلس الأعلى للدفاع، قانون الانتخابات النيابية وفقاً لأحكام  
« الدستور، ووضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء بقانون...»

وقال: "كان للبطيريك صفير وللفاتيكان دورٌ وإسهامٌ في إقرار الطائف الذي تمّ بضمانة خادم  
« الحرمين الشريفين وملك المغرب وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة." وأضاف: "أنّ الطائف  
« كرس نهائية لبنان وعرويته وهويته وانتمائه والعيش المشترك، وأن لا شرعية لأيّ سلطة  
« تناقض ميثاق العيش المشترك، وأن لبنان وطن سيّد، حرّ، مستقلّ، نهائي لجميع أبنائه،  
« موحدّ أرضاً وشعباً وموسسات، عربي الهوية والانتماء، نظام الحكم فيه ديمقراطي برلماني،  
« يكرّس الإنماء المتوازن بين كلّ المناطق والمساواة بين كلّ اللبنانيين في الحقوق  
« والواجبات،» والقبول بإلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسي. ومعظم هذه العناوين لم  
« تسلك طريقها إلى التنفيذ وسط تمنع حكومات ما بعد الطائف في الالتزام بالاتفاق، لا بل  
« إمعانها « في ضرب مرتكزاته الميثاقية، وأبرز ما اقترفته في هذا المجال هو مرسوم التجنيس  
« في العام « 1994 المخالف للقانون والدستور وميثاق العيش المشترك ومنح الجنسية  
« اللبنانية لعشرات « الآلاف من غير مستحقيها." وختم: "هذا مختصر عن المبادئ التي أقرت  
« في الطائف.»

دولة الرئيس،

بما أنّ هذه المحاضر هي ملك المجلس النيابي، وبما أنكم المرجع الدستوري الوحيد المخوّل طلب  
الحصول على هذه المحاضر. حتى إذا تبين لكم أن ليس فيها ما يؤجّب السريّة أو يسيء الى الوطن،  
عندها، يقتضي نشرها أو على الأقلّ تسليم كل نائب نسخة عنها، وكذلك نسخة للرابطة المارونية بشخص  
رئيسها الحالي بحكم كونها ذات صفة ومصلحة.

في 2022/11/2

دولة الرئيس، نشكر حسن تعاونكم

المحامي نعمة الله أبي نصر

نائب سابق ورئيس الرابطة المارونية سابقاً